

بيان الفعاليات المدنية في محافظة إدلب
بشأنه الزعماء الزعيم

"أو كلما عاهدوا عهداً نبذوه فریق منهم بل أكثر هم لا يؤمنون"

لقد شهدت الساحة السورية في الأشهر الأخيرة تصعيداً إجرامياً غير مسبوق بحق المدنيين منقطع ضحيته آلاف الشهداء والجرحى، ناهيك عن تدمير حمصي ممنهج للبنية التحتية الخدمية وعلى رأسها المستشفيات والمرکز الطبية، في محاولة للنيل من عزيمته الشعب الثائر على الصمود وإجباره على الخضوع لمنطق المصالحات والحلول السياسية المجففة، كل هذا أمام سميت وتواطؤ المجتمع الدولي.

وقد نالت مدينة إدلب والمناطق التي حولها نصيباً كبيراً من هذا الإجمام على الرغم من وجود اتفاق المدن الأربعة "الزبداني - مضابا - القوعة وكفريا" الذي كان الطرف الإيراني هو الجهة الضامنة للنظام وحلفائه.

وعلى الرغم من التزام الفصائل ببنود اتفاقية "المدن الأربعة" إلى درجة كبيرة فاقت التزام الطرف الآخر بمرآجل كبيرة، إلا أن التدخل الروسي العسكري المباشر وإعطاءه النظام المزيد من الغطاء السياسي والدعم الميداني، أدى إلى قيام النظام بخروقات خطيرة وتصعيدية بصورة متكررة وشبه يومية لم يعد من الممكن السكوت عنها.

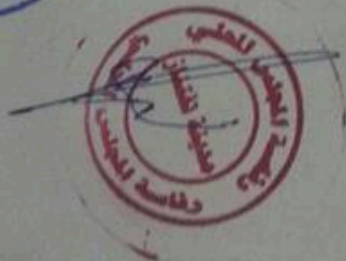
هذا التصعيد الخطير ندفع ثمنه نماءً وفي كل يوم ندفن من فلذات أكبادنا وأهلينا، ونشرد في أرضنا ولحرم من أدنى حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية والقوانين الدولية، وما حلب عنا ببعيد، وقد ارتكبت فيها خلال الأسابيع الأخيرة مجازر وجرائم حرب حقيقية دون أي حساب.

ومع عجز الطرف الإيراني عن ضمان تنفيذ الاتفاق، وأمام هيمنة القرار الروسي على ما يجري في الساحة السورية، ومع عجز المجتمع الدولي "لاسيما المجموعة الدولية لدعم سوريا" عن حماية المدنيين أو توفير الحد الأدنى من الشروط الإنسانية للحياة، والانشغال بعملية سياسة ممنوعة الأفق وهذنة لم يعد لها وجود، فإننا نطالب الفصائل بالقيام بواجبها في حماية المدنيين وذلك بالرد على قصف النظام وملابساته للمدنيين بقصف على مواقعهم العسكرية ردعاً لهم.

كما نؤكد على أننا لسنا مع عمليات التصعيد العسكري، لكننا لن نرضى بعد اليوم بالسكوت عن عمليات القتل الممنهج للمدنيين، وكل ما نطالب به هو ردع النظام وحلفائه عن القيام بجرائم حرب ضدنا ومحاسبتهم.



المجلس المحلي
قرية طعموم



أصدرت ستة مجالس محلية تشمل مدينة إدلب ومجالس البلديات المشمولة باتفاق وقف العمليات القتالية والقصف ضمن اتفاق "الفوعة _ الزبداني" القريبة من بلدات كفريا والفوعة بيانا طالبت فيه الفصائل بردع قوات الأسد وحلفائهم والرد على قتل المدنيين العزل في هذه المناطق، بعد الخروقات المتكررة لطيران الأسد وحلفائه وقصف هذه المناطق لمرات عدة.

وقالت الفصائل في البيان "إن الساحة السورية في الأشهر الأخيرة شهدت تصعيداً إجرامياً غير مسبوق بحق المدنيين سقط خلاله آلاف الشهداء والجرحى، بالإضافة لعمليات التدمير الممنهج للبنى السكنية والخدمية والمستشفيات في محاولة للنيل من عزيمة الشعب السوري على الصمود وإجباره على الخضوع لمنطق المصالحات والحلول السياسية المجحفة أمام صمت وتواطؤ المجتمع الدولي"، وقد نالت مدينة إدلب والمناطق التي حولها نصيباً كبيراً من هذا الإجرام على الرغم من وجود اتفاق المدن الأربعة "الزبداني - مضايا ، الفوعة - كفريا" والذي كان الطرف الإيراني هو الجهة الضامنة لنظام الأسد وحلفائه.

وأضافت المجالس في البيان "على الرغم من التزام الفصائل ببنود الاتفاق المبرم إلى درجة كبيرة تجاوزت التزام الطرف الثاني بمراحل كبيرة، إلا أن التدخل الروسي المباشر وإعطاءه النظام المزيد من الغطاء السياسي والدعم الميداني، أدى لقيام الأخير بخروقات خطيرة وتصعيدية بصورة متكررة وشبه يومية لم يعد من الممكن السكوت عنها"، وأن هذا التصعيد يدفع ثمنه أبناء الشعب السوري والمزيد من الدماء التي تراق حيث ارتكبت قوات الأسد وحلفاؤها العشرات من المجازر بحق المدنيين العزل".

وقالت المجالس "إنه نتيجة لعجز الطرف الإيراني عن ضمان تنفيذ الاتفاق أمام هيمنة القرار الروسي وعجز المجتمع الدولي عن حماية المدنيين أو توفير الحد الأدنى من الشروط الإنسانية للحياة، طالبت المجالس الموقعة على البيان الفصائل بالقيام بواجبها في الدفاع عن المدنيين، وذلك بالرد على قصف قوات الأسد وحلفائه للمدنيين بالقصف على مواقعهم العسكرية"، وأكد الموقعون على البيان أنهم ضد عمليات التصعيد العسكري، إلا أن مطلبهم بردع النظام وحلفائه عن القيام بجرائم حرب ضد المدنيين جاء بعد تكرار عمليات القتل والقصف الممنهج للمدنيين العزل.

وقع على البيان كل من "مجلس أعيان مدينة إدلب، المجلس المحلي في بنش، المجلس المحلي في طعوم، المجلس المحلي في تفتناز، المجلس المحلي في رام حمدان، المجلس المحلي في معرة مصرين".

المصادر: